

علم أصول الفقه

الفصل الثالث: تعارض الحجج ١٩-٧-١٤٠٤ ١٠

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

أقسام التعارض

غير مستقر

مستقر

التعارض

القسم الثاني التعارض المستقر

مقتضى دليل
الحجية العام

دليل خاص وراء
دليل الحجية العام

البحث عن
التعارض المستقر

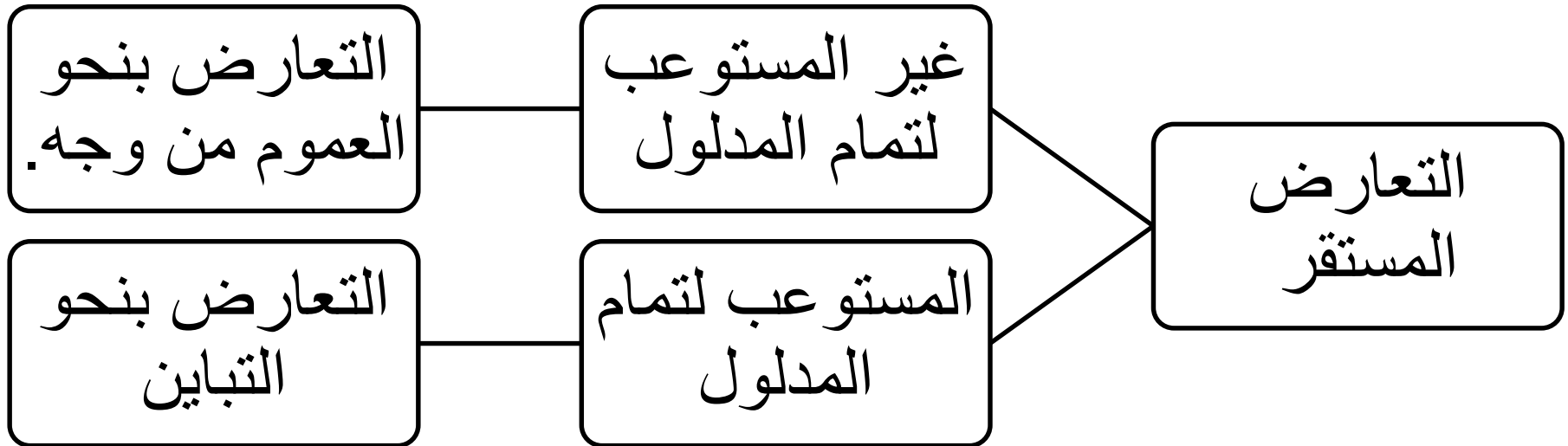
القسم الثاني التعارض المستقر

غير المستوعب
لتمام المدلول

التعارض
المستقر

المستوعب
لتمام المدلول

القسم الثاني التعارض المستقر



فرضيات التعارض المستقر وأحكامها

ما يقتضيه دليل
الحجية العام في نفسه

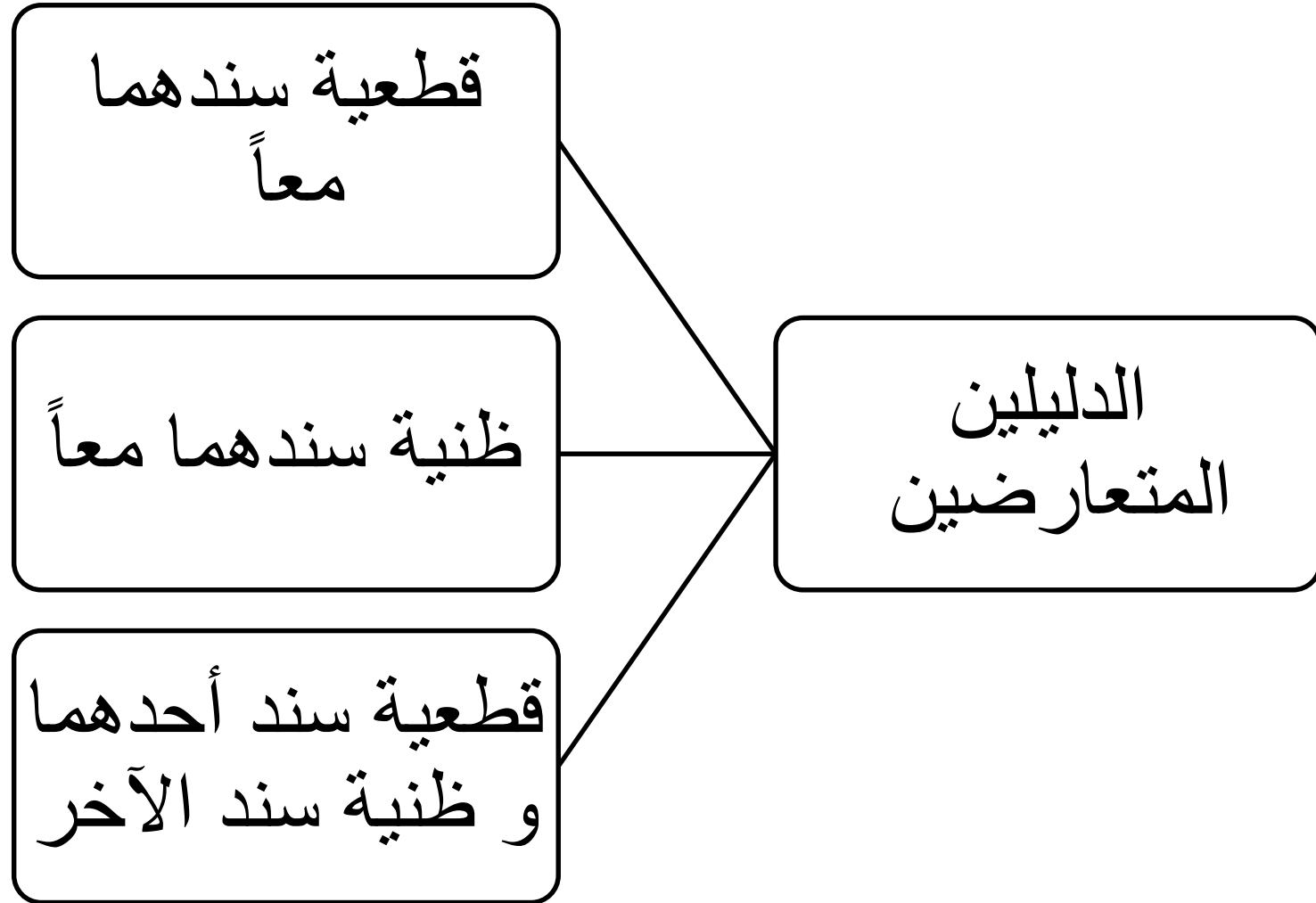
ما يقتضيه دليل
الحجية بعد افتراض
العلم

أحكام التعارض
المستقر من زاوية
دليل الحجية العام

فرضيات التعارض المستقر و أحكامها



فرضيات التعارض المستقر وأحكامها



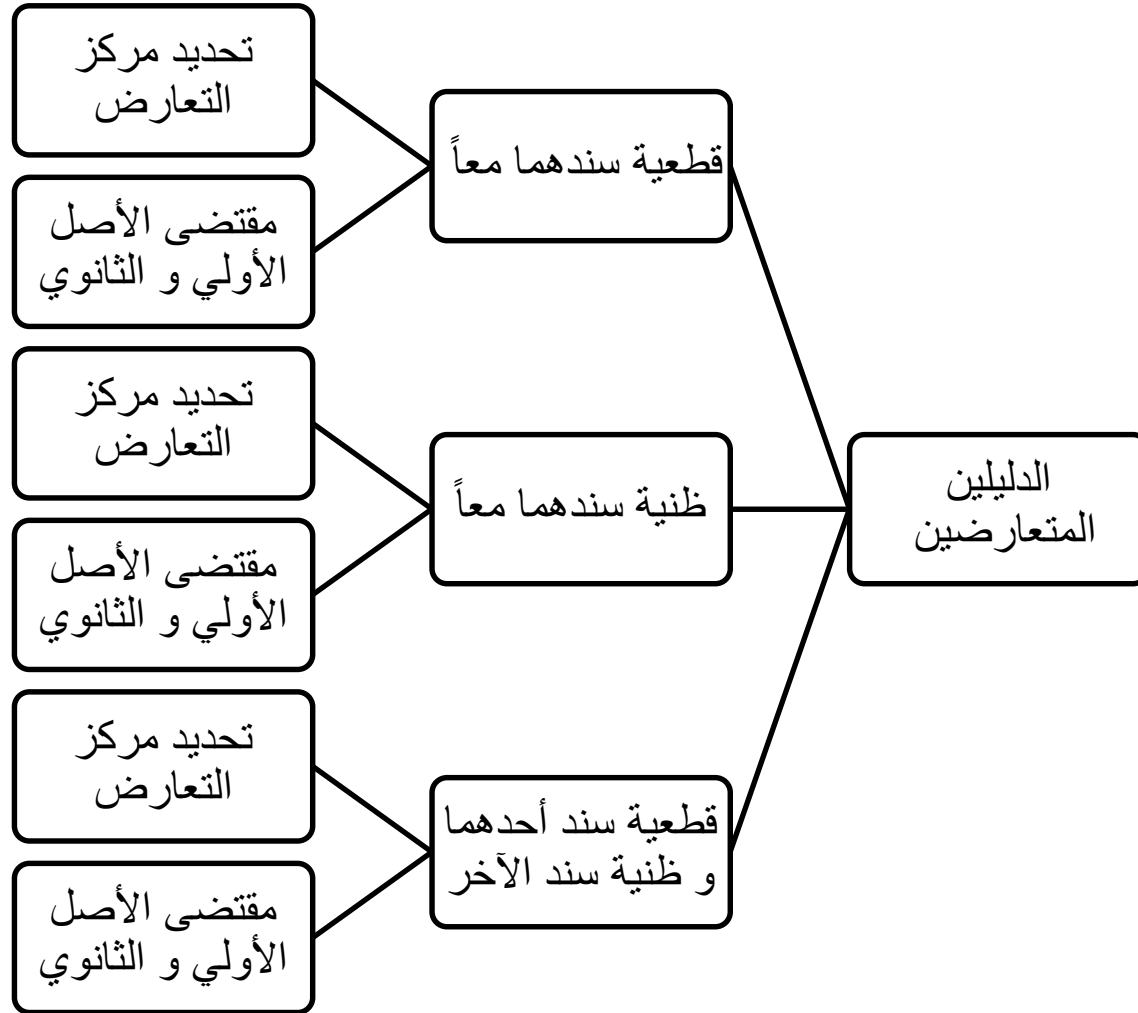
فرضيات التعارض المستقر وأحكامها

تحديد مركز
التعارض

مقتضى الأصل
الأولي والثانوي

و البحث عن هذه
الفرضيات الثلاث

فرضيات التعارض المستقر وأحكامها



فرضيات التعارض المستقر وأحكامها

- ثم أن الدليلين المتعارضين
- تارة: يفترض قطعية سندهما معاً بحيث يعلم بصدورهما عن الشارع.
- و أخرى: يفترض ظنية سندهما معاً بأن يكون صدورهما ثابتاً بدليل الحجية.
- و ثالثة: يفترض قطعية سند أحدهما و ظنية سند الآخر.

فرضيات التعارض المستقر وأحكامها

- و البحث عن هذه الفرضيات الثلاث يقع من ناحيتين.
- الناحية الأولى - فى تحديد مركز التعارض بين الدليلين فى كل منها.
- و الناحية الثانية - فى مقتضى الأصل الأولى و الثانوى بلحاظ دليل الحجية الذى وقع مركزاً للتعارض.

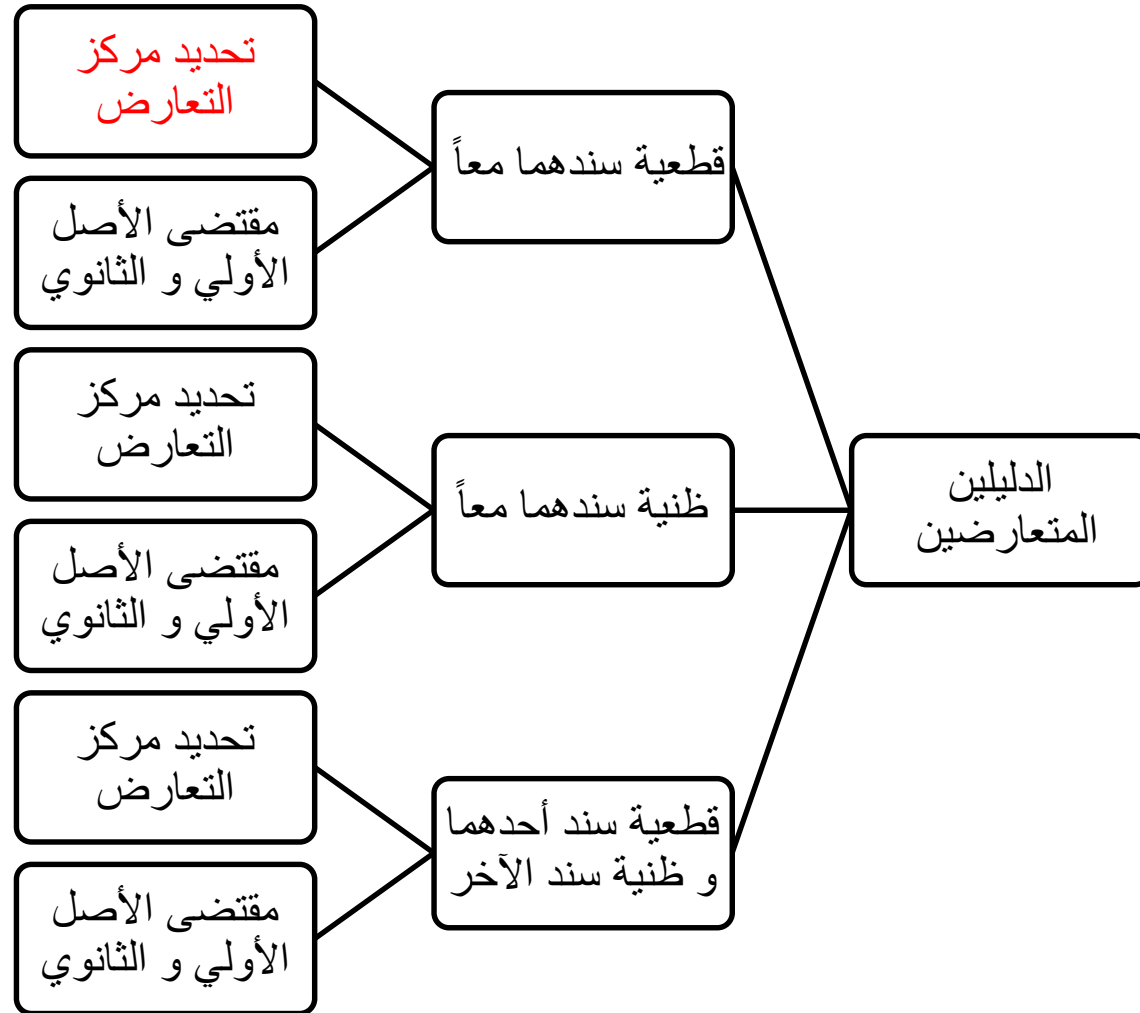
فرضيات التعارض المستقر وأحكامها

تحديد مركز
التعارض

مقتضى الأصل
الأولي والثانوي

و البحث عن هذه
الفرضيات الثلاث

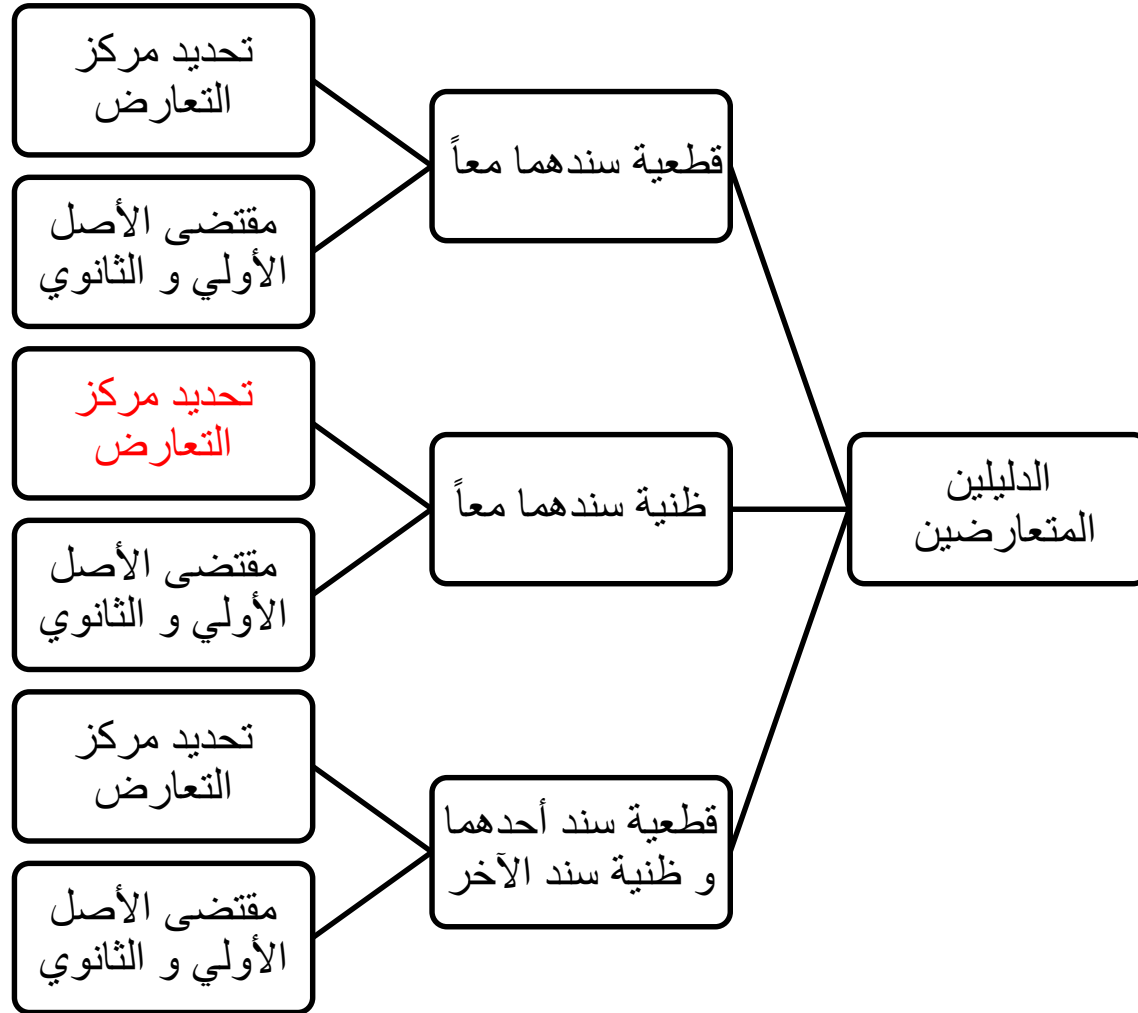
فرضيات التعارض المستقر وأحكامها



أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين

- أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين:
- أما في الفرضية الأولى، التي يكون الدليلان قطعيتين سنداً و لم يقطع ببطلان مفاد أي واحد منهما في نفسه مع تعذر الجمع العرفي **فمركز التعارض** فيها إنما هو **دليل حجية الظهور لا السند**، لأنه قطعي بحسب الفرض

فرضيات التعارض المستقر وأحكامها



أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين

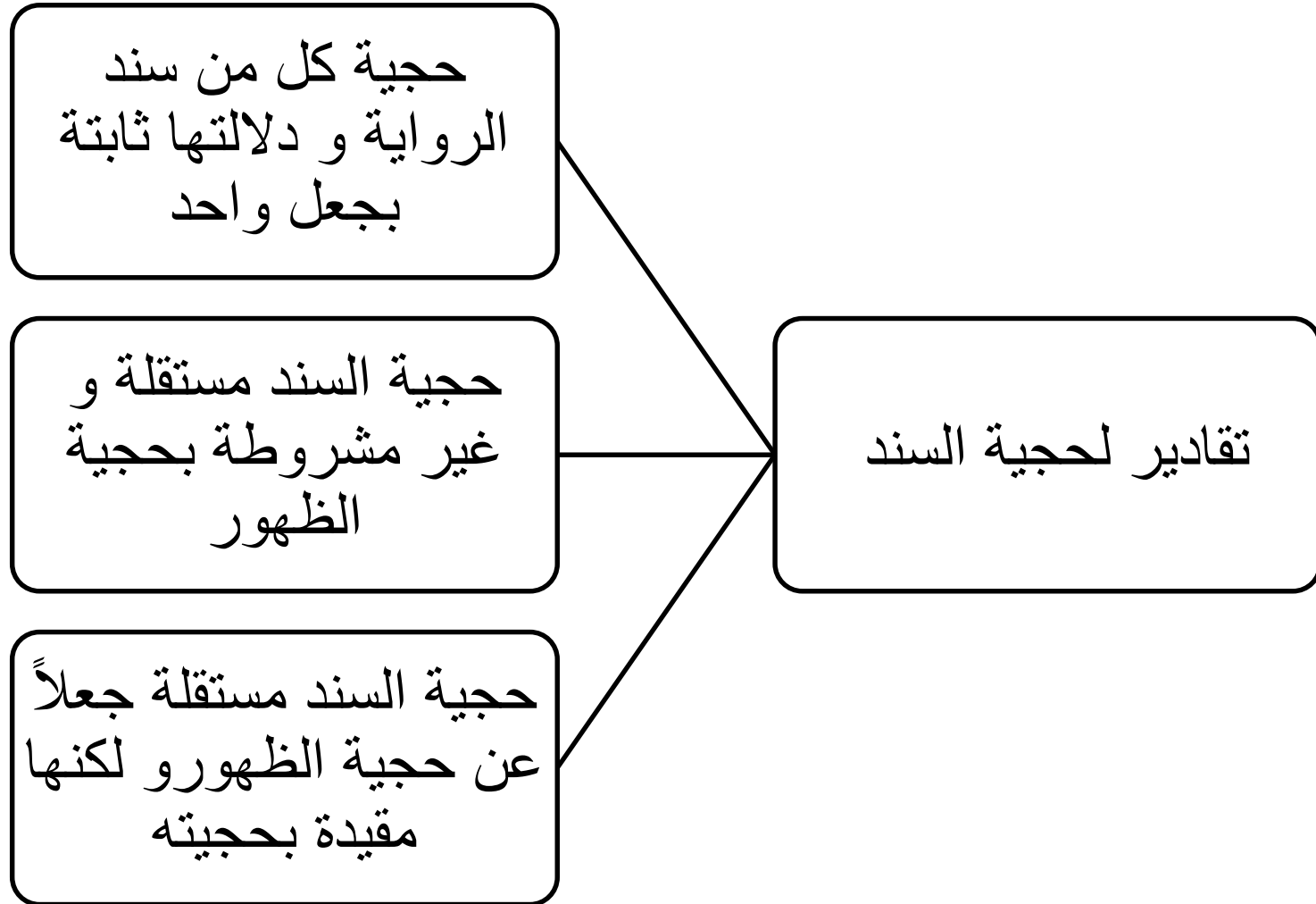
- و أما في الفرضية الثانية، التي يكون الدليلان ظنيين سنداً فلا إشكال أن **مركز التعارض فيها دليل حجية السند إذا كانت الدلالة قطعية.**

- و إنما الكلام في تحديد مركز التعارض فيما إذا لم تكن الدالتان قطعيتين حيث قد يقال:

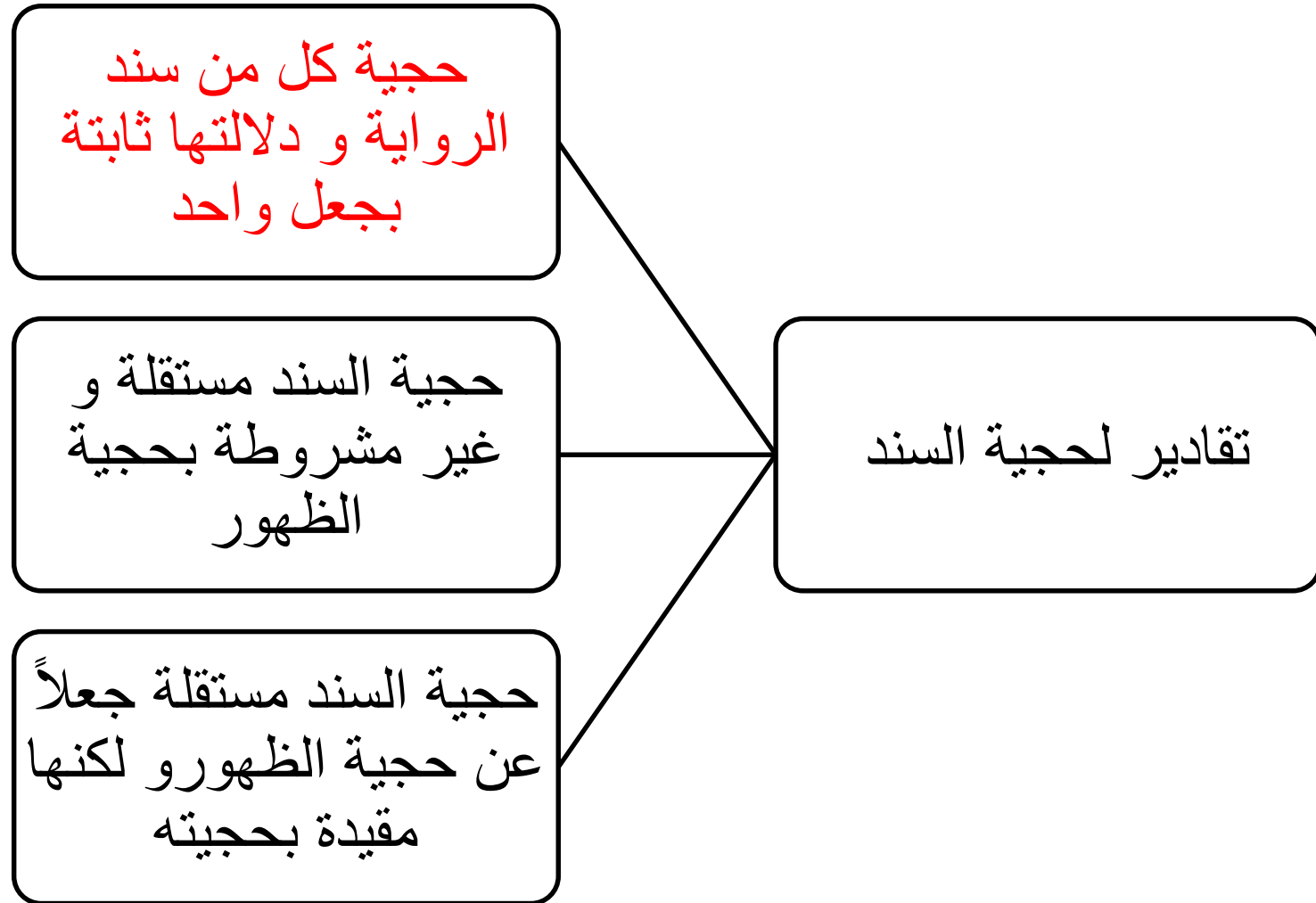
أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين

- بأنه لا موجب لسريان التعارض إلى دليل حجية السند، لأن كلا منهما يحتمل مطابقتها للواقع، بأن يكون كلا الظهورين المتعارضين صادراً من المولى حقيقة، فلا يقاس بموارد قيام أمارتين متعارضتين في الموضوعات مثلاً، كما إذا شهدت بينة بعدالة زيد و أخرى بفسقه، الذي يسرى فيه التعارض إلى دليل حجيتها للعلم بكذب أحدهما.

تقادير ثلاثة لحجية السند



تقادير ثلاثة لحجية السند



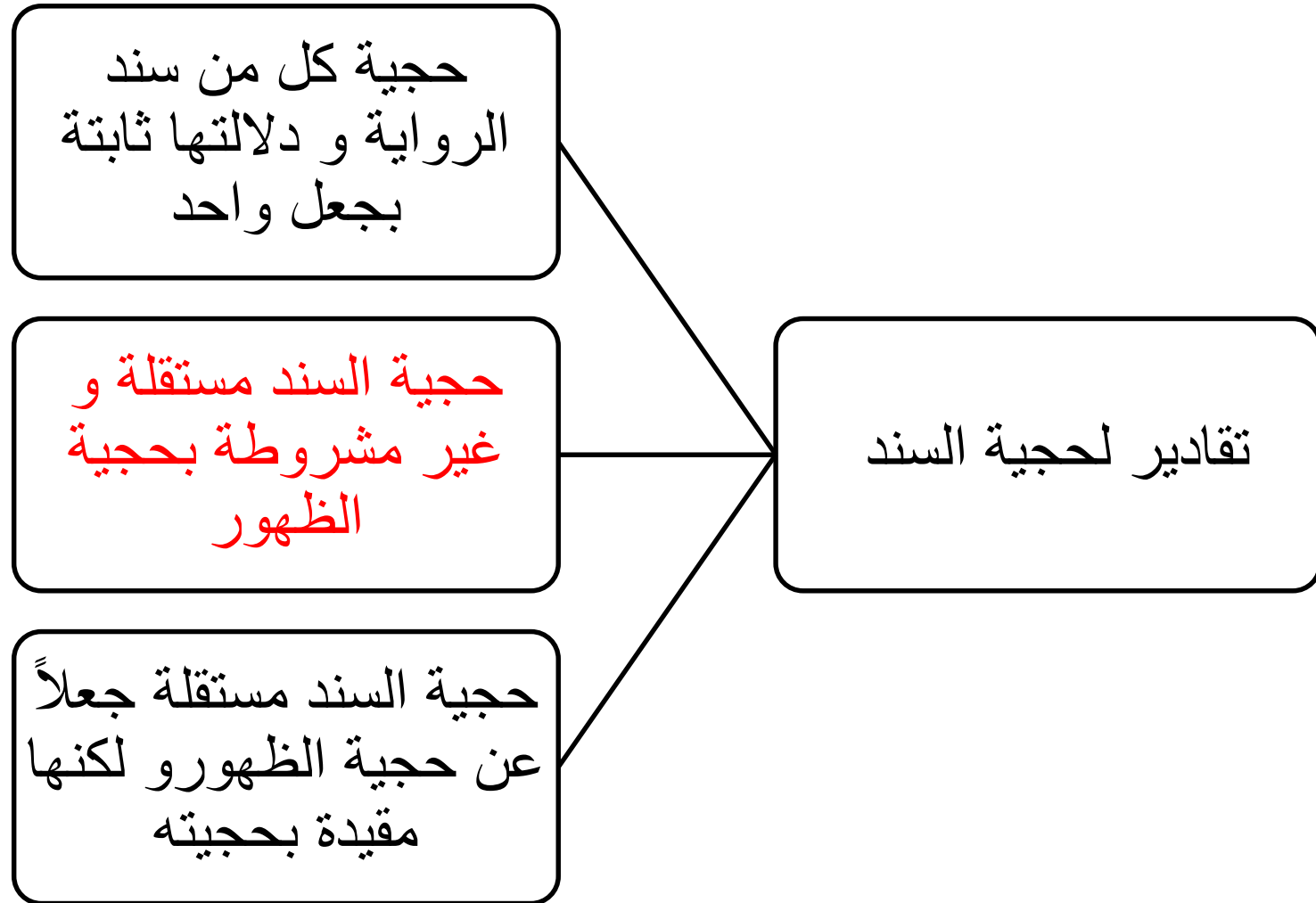
أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين

- و الصحيح أن يقال: أن هناك تقادير ثلاثة لحجية السند.
- **التقدير الأول -** وهو **التقدير الصحيح** - أن تكون **حجية** كل من **سند الرواية** و **دلالتها ثابتة بجعل واحد** يثبت حجية المجموع بنحو الارتباط كما إذا كان دليل الحجية قد دل على لزوم اتباع مفاد الرواية و ما أخبر به الثقة، أي النتيجة المتحصلة من مجموع سنده و دلالته.

أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين

- و بناء على هذا التقدير، لا إشكال في سريان التعارض إلى دليل حجية السند، لأنه لو أريد إثبات مجموع الحجيتين في كل من الطرفين بدليل الحجية فهو مستحيل، و إن أريد إثبات إحدى الحجيتين في أحد الطرفين أو كليهما فهو خلف الارتباطية في جعل الحجيتين.

تقادير ثلاثة لحجية السند



أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين

- **التقدير الثاني -** أن تكون **حجية السند مستقلة و غير مشروطة بحجية الظهور**، أى يكون مفاد دليل الحجية التعبد بأصل الصدور دون أن يكون ناظراً بمدلوله المطابقى إلى مفاد الرواية و يكون دوره الحكومة الظاهرية على دليل حجية الظهور، بمعنى إحراز صغرى ذلك الدليل تعبدًا.

أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين

- و بناء على هذا التقدير تثبت الحجية للسندين معاً و تترتب آثار الصدور الثابتة للأعم من المعنى الظاهر المعارض و غير الظاهر.

أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين

- فلو كان هناك أثر يترتب على الأعم من المعنيين نرتبه لا محالة، فإذا افترضنا أن الدليل كان مفاده ظاهراً في وجوب شيء و يحتمل فيه الاستحباب أثبتنا بدليل حجية السند- على هذا التقدير- الجامع بين الوجوب و الاستحباب، فإن كان ظهوره مما يمكن الأخذ به- كما في غير مورد التعارض- أثبتنا الوجوب أيضاً، وإذا كان ظهوره معارضا ثبت الجامع بمجرد أن الصدور يستلزم الجامع،

أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين

- وحينئذ إذا فرض أن المعارض كان ظاهراً في الإباحة مع احتمال الاستحباب فيه أيضاً أمكن إثبات الجامع في كل منهما بنحو القضية المجملّة المرددة بين الوجوب والاستحباب في الأول، والاستحباب والإباحة في الثاني، فإذا استبعدنا احتمال التقيّة كان مقتضى صدق كل من الراويين و مطابقة كلامهما للواقع ثبوت الاستحباب لا محالة.

أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين

- و قد تقدم في مستهل البحث عن التعارض المستقر أن هذا نحو من الجمع بين الدليلين، و على أساسه حددنا مقدار الكر بالوزن في أخبار الرطل المتعارضة في ألف و مائتي رطل عراقي.

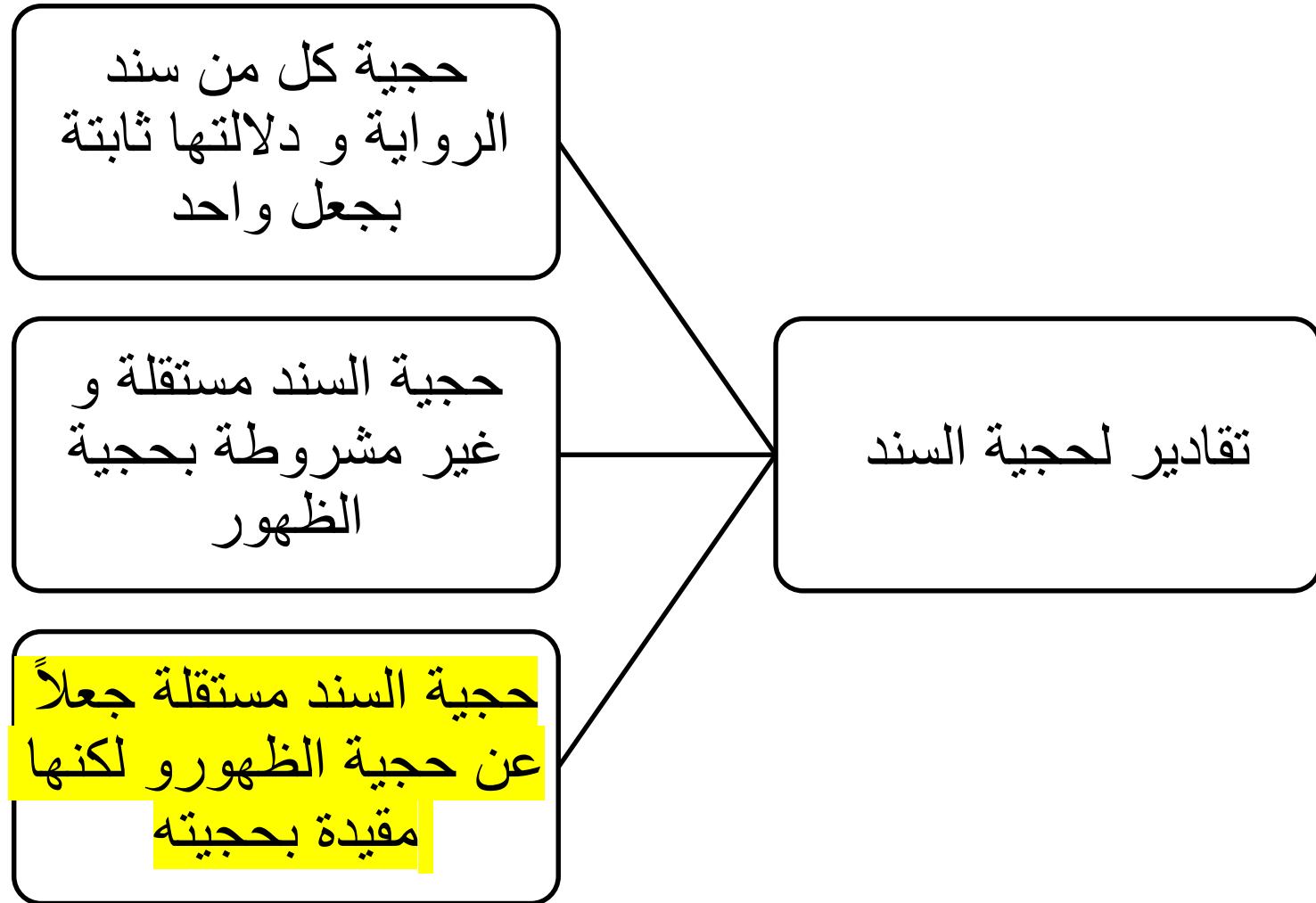
أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين

- غير أننا قيّدنا هذا الجمع بما إذا كان مفاد الدليلين مجملًا مرددًا بين ما يمكن معه صدق الدليلين و ما لا يمكن. و لم نعمله فيما إذا كانا ظاهرين في معنيين متعارضين و ذلك باعتبار ما بيناه في التقدير الأول المختار في حجية السند من أن حجيته ارتباطية و ليست مستقلة فلا محالة يسرى التعارض من الظهورين إلى السنديين.

أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين

- و بعبارة أخرى: إن هناك حجية واحدة جعلت لما هو المتحصل من اخبار الراوى الثقة، و ما هو المتحصل منه فيما إذا كان معارضاً بخبر آخر لا يمكن حجيته بخلاف ما إذا كان مفاده مجملاً مردداً من أول الأمر بين المعنيين، فإن ما هو المتحصل منه - و هو الجامع بين المعنيين - يمكن التعبد به، ثم تعيينه في أحدهما بالنحو الذى شرحناه آنفاً.

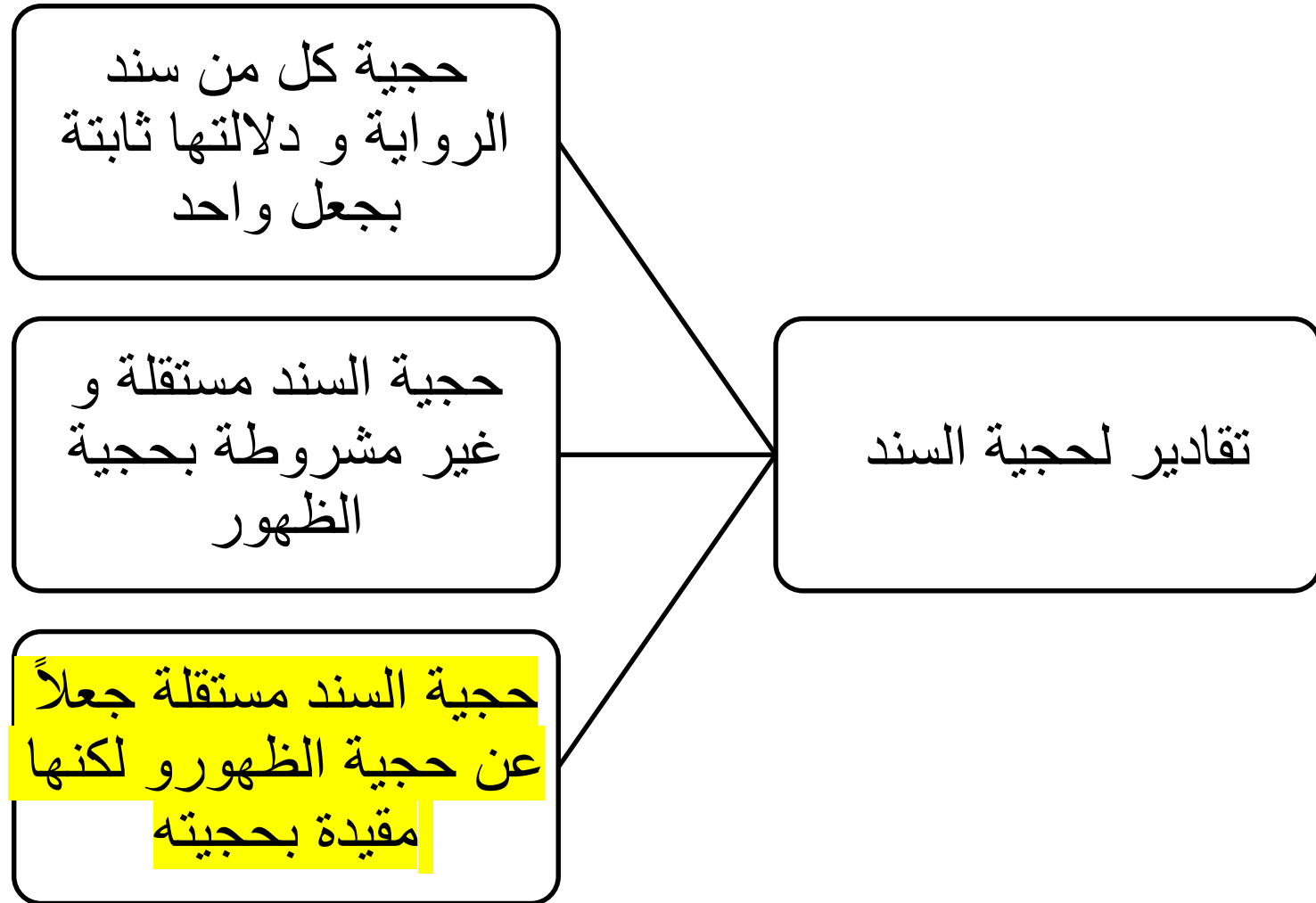
تقادير ثلاثة لحجية السند



أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين

- **التقدير الثالث -** أن تكون **حجية السند مستقلة جعلاً عن حجية الظهور ولكنها مقيدة بحجيته**، بأن تكون الحجة من الأسانيد ما يكون على تقدير ثبوته حجة بحسب الظهور أيضاً.

تقادير ثلاثة لحجية السند



أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين

ثبوت مقتضي
حجية الظهور

حجية الظهور
بالفعل

الشرط في
حجية السند

أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين

- و بناء على هذا التقدير،
- تارة: يفترض أن الشرط في حجية السند حجية ظهوره في نفسه و بقطع النظر عن المعارضات، أى أن الشرط ثبوت مقتضى الحجية في ظهوره،
- و أخرى: يكون الشرط حجيته بالفعل.

أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين

- فعلى التقدير الأول لا يسرى التعارض إلى السندين بل يكون دليل الحجية شاملاً لهما فيتعبد بصدور الحديثين معاً وحينئذ،

أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين

- على القول بتعارض الأحكام الظاهرية بوجودها الواقعي يكون السندان كاشفين عن ظهورين معتبرين متعارضين واقعاً،
- و على القول بتعارض الأحكام الظاهرية بوجودها الواصل، أى فى مرحلة وصولهما، يكون السندان كاشفين عن ظهورين معتبرين و موجدين بذلك التعارض بينهما،

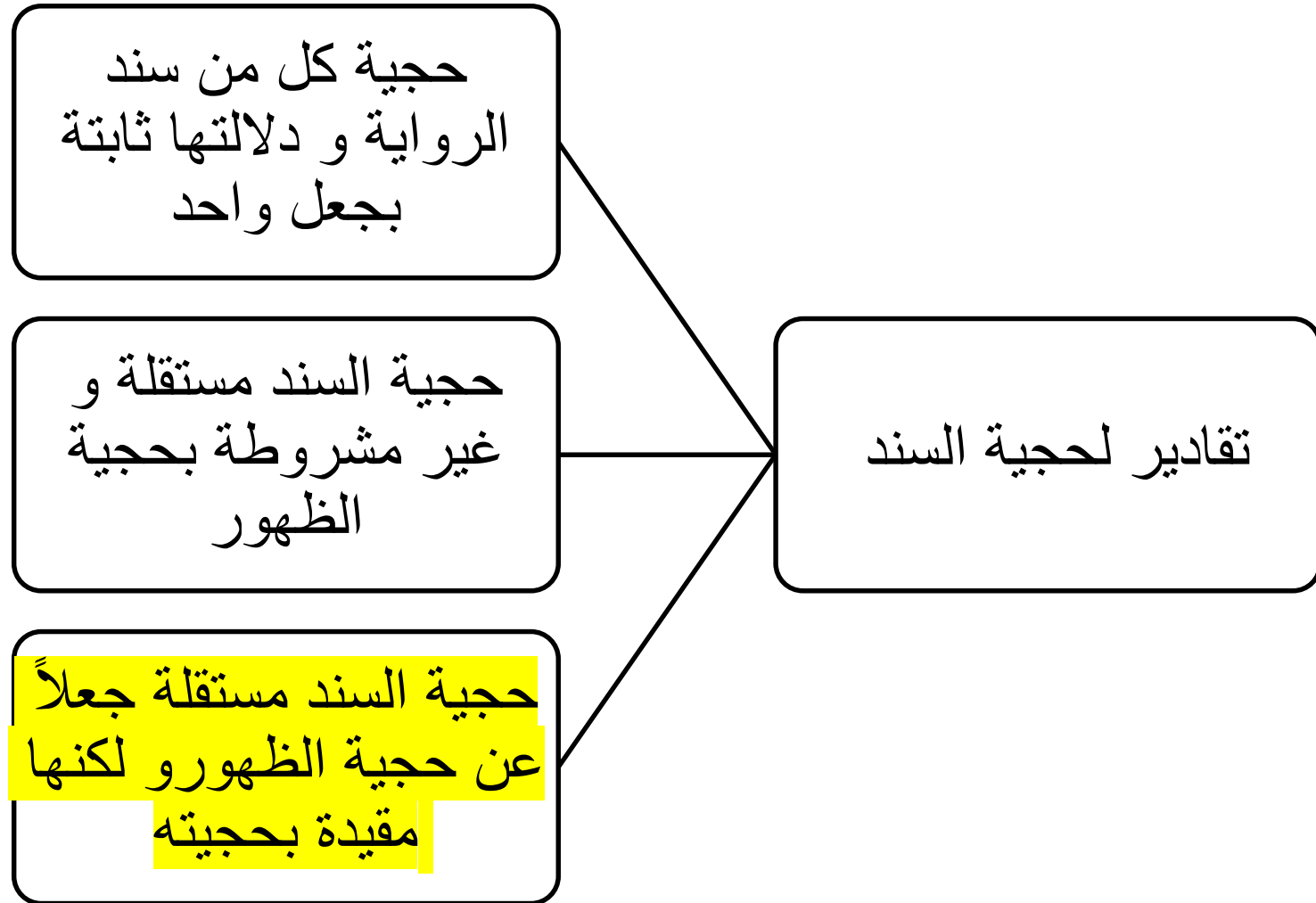
أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين

- و على كلا التقديرين لا بأس بالتعبد بالسند و يثبت به الجامع بين المعنى الظاهر و غيره، كما هو الحال على التقدير السابق.

أ- تحديد مركز التعارض بين الدليلين

- و على التقدير الثاني لا تثبت حجية شيء منهما، لأن ثبوتها لهما معاً محال إذ يستلزم عدم ثبوتها.
- و بعبارة أخرى: يستحيل اجتماع الشرطين معاً في هذه الحالة فيكون من قبيل موارد التوارد من الجانبين المستحيل.
- و هذا يعنى أن مركز التعارض في هذه الحالة دليل حجية السندين كما كان كذلك على التقدير الأول.

تقادير ثلاثة لحجية السند



ارزیابی احتمالات حجیت سند

- هر چند حجیت ظهور مستقل از حجیت خبر واحد است، ولی حجیت خبر واحد مستقل از حجیت ظهور نمی تواند باشد.
- در واقع حجیت خبر واحد حجیت اخبار واحد است؛ یعنی در موضوع حجیت وجود خبر مفروض است.

ارزیابی احتمالات حجیت سند

- بنابراین پذیرش استقلال حجیت خبر واحد از حجیت ظهور قطعاً باطل است.

ارزیابی احتمالات حجیت سند

- اما اینکه آیا حجیت خبر واحد و حجیت ظهور به یک جعل جعل شده یا دو جعل مستقل است که جعل یکی، یعنی خبر واحد، مشروط به جعل دیگری، یعنی ظهور، است، امری است که باید نظر عقلا را در مورد آن جویا شد. زیرا دلیل اصلی حجیت خبر واحد سیره و ارتکاز عقلا است.

ارزیابی احتمالات حجیت سند

- به نظر می‌رسد نظریه حجیت مشروط به دیدگاه عقلا نزدیک‌تر است تا نظریه جعل واحد